((دور الصيرفة الألكترونية في تنشيط واتساع عمليات غسيل الأموال))

دراسة استطلاعية على عينة في بيئة المصارف العراقية الحكومية والأهلية في محافظة كربلاء

م . م . ايمان شيحان عباس المشهداني / ماجستير مصارف

كلية الادارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة

ملخص البحث :

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الدور الكبير الذي تلعبه الصيرفة الألكترونية بأدواتها ،حيث استحداث وسائل دفع حديثة ملائمة لطبيعة ومتطلبات الصفقات التجارية والمعاملات المالية من خلال تبادل البيانات الكترونياً وعبورها للحدود المكانية والزمانية التي تقيد حركة المعاملات التجارية، الاَ انها في نفس الوقت محفوفة بالمخاطر وذلك لوجود ارتباط وثيق بينها وبين الجريمة المنظمة (عمليات غسيل الأموال) بمراحلها المتعارف عليها. توزعت الدراسة على ثلاثة مباحث تناولت النواحي النظرية والتحليلية ، فقد جاء المبحث الأول ليحدد منهجية الدراسة بمشكلتها والأهمية والأهداف وفرضيتها وافتراضاتها ومصادر المعلومات والبيانات ومجتمع الدراسة ، أما المبحث الثاني فتناول الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة حيث ركز المطلب الأول على مفهوم الصيرفة الألكترونية ومراحلها ومزاياها فضلاً عن أدواتها ، وتضمن المطلب الثاني مفهوم عمليات غسيل الأموال ومصادر تلك الأموال وعناصرها فضلاً عن المراحل التي تمر بها، أما المطلب الثالث فجاء ليتضمن دور الصيرفة الألكترونية في تنشيط واتساع عمليات غسيل الأموال ، في حين خصص المبحث الثالث للجانب العملي الذي اشتمل على مطلبين الأول وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها ، أما الثاني فتضمن التحليل الاحصائي لقياس علاقات الأثر والارتباط بين متغيرات الدراسة . وأيضاً توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات .

Abstract :

study seeks to identify the great role played by electronic banking with its tools, where the development Modern payment methods suitable for the nature and requirements of commercial transactions and financial transactions through data exchange Electronically and to meet the spatial and temporal boundaries that limit the movement of business transactions, but at the same time are fraught Because of the close link between them and organized crime (money laundering operations) in their customary stages. The study was divided into three chapters dealing with theoretical and analytical aspects, The first chapter to determine the methodology of the study problem, importance and objectives and hypothesis and assumptions, sources of information and data and the study community and model, The second chapter deals with the theoretical and conceptual aspects of the study. The first topic focused on the concept of electronic banking, its

phases and advantages as well as its tools, The second topic included the concept of money laundering operations, the sources of these funds and their components as well as the stages they are going through. The third topic came to include the role of electronic banking in the activation and expansion of money laundering operations, , While the third chapter devoted to the practical side, which included the first two sections describe the variables of study and diagnosis, The second includes statistical analysis to measure the relationship of impact and correlation between the variables of the study. The study reached a number of conclusions and recommendations.

مقدمة :

شهدت الساحة المصرفية خلال السنوات الأخيرة وبالذات الألفية الثالثة توسعاً كبيراً في التكنولوجيا المصرفية ، ويعتبر العمل المصرفي الالكتروني من الأمور التي أفرزها هذا التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات ، ومع تزايد عمليات التجارة الألكترونية أصبحت الحاجة كبيرة لنوعية جديدة من المصارف غير تقليدية تتجاوز النمط العادي للمصارف المتعارف عليها ، حيث لا تتقيد بمكان ولازمان ، وكنتيجة لهذا النمو المتسارع للتكنولوجيا (الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية) في مواصفات أجهزة الحاسوب عامةً والحواسيب الشخصية خاصة بالتوافق مع تطوير البرمجيات والبروتوكولات التي ساعدت على التعامل مع الشبكة المعلوماتية العالمية (Internet) التي كان لها دوراً رئيساً كوسيط في تنفيذ العمليات المالية والتجارية . جاءت البنوك الألكترونية التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم حزمة من الخدمات المصرفية المتنوعة وبتكاليف منخفضة مختصرة بذلك الزمان والمكان باستخدام وسائل الدفع الألكترونية التي تتيحها هذه البنوك .

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التطور الهائل في عالم تكنولوجيا الاتصالات وتقنيات الأساليب الحديثة التي لم تكن معروفة ، وكأي جديد في عالم الحداثة والتطور ومع ظهور التجارة الألكترونية التي من شأنها اتمام الصفقات التجارية والمعاملات المالية من خلال شبكة الانترنت ، كان لابد من وسيلة لإتمام تلك الصفقات والمعاملات ، لذا كان للصيرفة الألكترونية دوراً هاماً وهي تحمل في طياتها ميزات ايجابية كثيرة ، الا انها أفرزت بعض المشاكل والسلبيات كونها باتت تلك الوسيلة غير مشروعة لعمليات غسيل الأموال . وبناءاً على ماتأسس يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل تساؤل .

هل للصيرفة الألكترونية دور في تنشيط واتساع عمليات غسيل الأموال ؟

ويمكن طرح التساؤلات المؤشرة في أدناه التي تسهم في توضيح مشكلة البحث :-

1- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الصيرفة الألكترونية بأدواتها وعمليات غسيل الأموال بمراحله ؟

2- ماهو الأثر للصيرفة الألكترونية في تنشيط واتساع عمليات غسيل الأموال ؟

ثانياً : أهمية البحث

تتلخص أهمية هذا البحث في التعرف على :

1- اظهار أهمية الصيرفة الألكترونية وأدواتها كوسيلة للدفع الالكتروني التي تتيحها البنوك الألكترونية .

2- تسليط الضوء على مفهوم عمليات غسيل الأموال والتعرف على عناصر تلك العمليات ومراحلها .

3- اظهار الدور الكبير الذي تلعبه الصيرفة الألكترونية في تنشيط واتساع عمليات غسيل الأموال .

ثالثاً : أهداف البحث

يهدف البحث إلى :

1- تحديد الدور الذي تلعبه الصيرفة الألكترونية بأدواتها في اتساع عمليات غسيل الأموال بمراحله .

2- اختبار العلاقة والتأثير بين الصيرفة الألكترونية بأدواتها وعمليات غسيل الأموال بمراحله .

رابعاً : فرضية البحث

يستند البحث على فرضيتين رئيستين هما :

1-لا ترتبط أدوات الصيرفة الألكترونية بعلاقة ارتباط ذات دلالة احصائية مع عمليات غسيل الأموال بمراحله .

2-لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين الصيرفة الألكترونية بأدواتها وعمليات غسيل الأموال بمراحله .

خامساً : هيكلية البحث

في ضوء مشكلة البحث التي عرضت ومن أجل التحقق من فرضيات البحث واثبات صحتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليل الاستنتاجي من خلال جانبين :

أ- **الجانب النظري** : اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع ، فضلاً عن الاطلاع والتصفح على الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

ب- **الجانب العملي** : اعتمدت فيه الباحثة على المنهج التحليلي الاستنتاجي من خلال توزيع الاستبانة على عينة تضم عدداً من مدراء الادارات الرئيسة ومدراء الفروع ورؤساء الأقسام والمختصين في (15) مصرفاً من المصارف العراقية الحكومية والأهلية الموجودة في محافظة كربلاء المقدسة مع فروعها الرئيسة ، مستخدمةً بذلك برنامج الـ (SPSS) لحساب المؤشرات الاحصائية .

المبحث الثاني : الجانب النظري

المطلب الأول : الصيرفة الألكترونية

أولاً : مفاهيم عامة في الصيرفة الألكترونية

هناك تعريفات وتسميات مختلفة في الصياغة متفقة في المضمون عن البنوك الألكترونية ومن هذه التسميات (E- Banking) أو بنوك الانترنت (I- Banking) ، بنوك الويب (Web- banking) ، البنك المنزلي (Hom- banking) ، البنك المباشر (Onlin- Banking) وجميعها يعكس نفس المعنى وهو القيام بالعمليات المصرفية من خلال شبكة الانترنت . (بوراس وبريكة،2014 :98) ولتوضيح مفهوم الصيرفة الألكترونية يمكن أن نتطرق إلى مجموعة من التعريفات التي وضعها الكتّاب والباحثون من ذوي الاختصاص .

حيث عرفت على انها " تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الألكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان مطلق " . (الشمري والعبداللات،2008: 29) وعرفت أيضاً بأنها " البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية والمبتكرة التي يحتاجها العميل من خلال شبكة الانترنت على مدار (24) ساعة سبعة أيام في الأسبوع من خلال جهاز الحاسب الشخصي دون أي عوائق " . (عبدالله والطراد،2011 :222) وهناك من يرى الصيرفة الألكترونية هي " قيام البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية المبتكرة أو بمايعرف من خلال شبكات اتصال الكترونية وتقتصر صلاحية الدخول اليها على المشاركين فيها وفقاً لشروط العضوية التي تحددها البنوك وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة اتصال العملاء . (طالب،283:2013)

ثانياً : مراحل ظهور الصيرفة الألكترونية

يرجع تاريخ الصيرفة الألكترونية أوبنوك الانترنت إلى عام (1995) الذي شهد ميلاد أول بنك على الشبكة وهو (Net.B@NK) . ومنذ ذلك الحين تطورت خدمات البنوك الألكترونية بشكل كبير لتستعمل عمليات مصرفية عبر الشبكة والعديد من الخدمات المالية الموجهة للزبائن بعد ان كانت بداية انطلاقتها عبارة عن مواقع دعائية وتسويقية .(بوراس وبريكه،2014: 93) ويمكن تقسيم التطور الذي حدث إلى ثلاث مراحل حسب التطور التكنولوجي لقنوات الخدمات الألكترونية وهي كالآتي : (الشمري و العبد اللات،2008 : 36-37)

المرحلة الأولى : وهي المرحلة التي ظهرت بها آلات الصراف الآلي ونقاط البيع والكومبيوتر المنزلي والبنك المحمول والبنوك الهاتفية ، وقد حققت هذه المرحلة العديد من الأهداف للبنوك أهمها خفض الضغط على الفروع وتحسين الخدمة ، تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح .

المرحلة الثانية : وهي مرحلة ظهور بنوك الانترنت وهي أهم مرحلة من مراحل البنوك الألكترونية وبموجبها تم الانتقال من مرحلة البنوك التقليدية التي لها واقع مادي ممثلاً في فروع ومستندات إلى وجود افتراضي على شبكة الانترنت .

المرحلة الثالثة : وهي تلك المرحلة التي ظهرت بها توجهات الدمج مابين قنوات تقديم الخدمة المصرفية المذكورة بالمرحلة الأولى وتقنية الانترنت المذكورة بالمرحلة الثانية .

ثالثاً : مزايا الصيرفة الألكترونية

تنفرد المصارف الألكترونية في تقديم خدمات متميزة عن غيرها من المصارف التقليدية تلبية لاحتياجات الزبون ومنها : ((بوراس وبريكة،2014: 117-118) (الشمري والعبداللات،2008: 34-35)

1- التطور السريع نظراً لارتباطها بالتطور التكنولوجي المستمر، وتلبية توقعات العملاء المتغيرة بشكل دائم

2- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات ، حيث ان كافة الاجراءات والمراسلات بين طرفي الخدمة المصرفية تتم الكترونياً دون استخدام أية أوراق .

3- عدم امكانية تحديد الهوية ، حيث لايرى طرفا التعاملات الألكترونية كل منهما الآخر . وهو ماتعالجه التكنولوجيا بالعديد من وسائل التأمين للتعرف على الهوية الكترونياً .

4- التكامل بين تطبيقات الصيرفة الألكترونية واطار نظم البنوك المحوسبة (Core Banking Systems)

5- انتاج وتوزيع الخدمة في الوقت نفسه ومن غير الممكن الفصل بين العمليتين .

6- تسهيل تقديم الخدمة المصرفية للعميل ، فالمصرف يضع أمامه توزيعاً جغرافياً لكافة فروعه وعليه استغلال جميع فرص التكنولوجيا ومنها شبكة الانترنت التي تساعده على تحقيق اهدافه .

7- حصول العملاء على خدمات كالتعرف على معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وطلب الحصول على قرض وطلب تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال وتحديث بيانات .

رابعاً : أدوات الصيرفة الألكترونية

وهي مجموعة الأدوات والتحويلات الألكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات المالية كوسيلة دفع وتتمثل **بالنقود الألكترونية** التي تعرف على انها " كافة وسائل الدفع والتسديد والتحصيل من خلال استخدام الحواسيب كوحدات طرفية " . وأما بالمعنى الخاص لها فتعرف على انها " مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية (Digitals Signs) التي تتيح للرسالة الألكترونية ان تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية ، وهذا يعني ان التوقيع الرقمي هو المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية " . (طالب،2013: 285)

وبناءاً على ماتقدم فان النقود الألكترونية تأخذ أشكالاً متعددة يرتبط تعددها بمدى التطور الذي يجري على استخدام أجهزة الحاسوب وعلى استخدام شبكة الانترنت ومن هذه الأشكال هي : (أبو رحمة،2009: 41) ، (حداد وهذلول،2008: 58)

1- **البطاقات البلاستيكية** : ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة الكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية ، وتأخذ هذه البطاقات صوراً وأشكالاً متعددة وأبسط هذه الأشكال هي البطاقات التي يسجل عليها القيمة النقدية الأصلية والمبلغ الذي تم انفاقه ومن أمثلتها البطاقة الذكية Smart Cards وبطاقة دام ونت سابقة الدفع Danmnt Prepaid Cards وبطاقات خصم Debit Cards وغيرها .

2- **النقد الرقمي** : هو الأنظمة البرمجية المخصصة لدفع النقود عبر الانترنت ويتطلب استخدام النقد الرقمي ثلاثة أطراف لضمان كفاءة وسلامة التعامل به وهذه الأطراف هي العميل والمنجز والمصرف ، ويشترط أيضاً وجود برنامج (Program) للنقود الألكترونية ومنفذ لشبكة الانترنت وتتيح هذه البرمجيات للعميل بعد تحقيق الشروط اتمام عمليات البيع والشراء والدفع من خلال ارسال هذه النقود على شكل مرفق (Attachment) في رسالة بريد الكتروني ، وأيضاً يمكن تنفيذ عملية البيع من خلال برمجيات أخرى تتيح ارسال هذه النقود على شكل **شيك الكتروني** (Electronic Check) وهو المكافئ للشيك الورقي التقليدي .

3- **التحويلات المالية الألكترونية** : هي عملية منح الصلاحية لمصرفٍ ما للقيام بإجراء التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونياً من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر . ويساعد هذا النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات من خلال بنوكهم دون الحاجة إلى استخدام الحواسيب المالية أو البطاقات البلاستيكية ويساعد هذا النظام المصارف نفسها في اجراء التحويلات بطريقة آمنة وسهلة الاستخدام وعالية الموثوقية . وتتم عادة عملية التحويل من خلال مقاصة آلية ومجموعة من البروتوكولات المالية الألكترونية الآمنة التي تضمن الحفاظ على خصوصية البيانات وسلامتها والتأكد من وصولها إلى الجهة المطلوبة .

خامساً : خصائص النقود الألكترونية

للنقود الألكترونية خصائص تميزها عن النقود التقليدية وهي كما مبينة : (ابو رحمة،2009: 42-43)

1- النقود الألكترونية لها قيمة نقدية مخزنة الكترونياً : فهي خلافاً للنقود القانونية ، لها بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل الكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أوعلى ذاكرة الحاسوب الشخصي .

2- النقود الألكترونية ثنائية الأبعاد : حيث يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلاً ، فالنقود الألكترونية صالحة لإبراء الذمة ووسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات دون أن يقتضي ذلك قيام البائع بالتأكد من حقيقة هذه النقود أو من كفاية الحساب البنكي للمشتري .

3- النقود الألكترونية ليست متجانسة : حيث ان كل مصدر يقوم بخلق واصدار نقود الكترونية مختلفة فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة ، وقد تختلف بحسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود فهي ليست متماثلة أو متجانسة .

4- سهلة الحمل : اذ تتميز النقود الألكترونية بسهولة حملها نظراً لخفة وزنها وصغر حجمها ، ولهذا السبب هي أكثر عملية من النقود القانونية .

5- النقود الألكترونية هي نتيجة طبيعية للتقدم التكنولوجي ، وعلى الرغم مما تقدمه هذه التكنولوجية للبشرية من وسائل الراحة والرفاهية فانها تظل عرضة للأعطال مما يتسبب في وقوع مشكلات كثيرة خاصة في ظل وجود كوادر غير مدربة على مثل هذه التقنيات الحديثة ، وبصفة خاصة تلك التي يتم التعامل بها عبر الانترنت .

6- النقود الألكترونية هي نقود خاصة : على عكس النقود القانونية التي يتم اصدارها البنك المركزي ، فان النقود الألكترونية يتم اصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة ولهذا يطلق على هذه النقود بتسمية النقود الخاصة **Private Money** .

سادساً : أنماط وخدمات الصيرفة الألكترونية

سيظل معيار تحديد البنك الالكتروني مثار جدل وتساؤل في البيئة العربية إلى أن يتم تشريعياً تحديد معيار منضبط في هذا المجال . ووفقاً للدراسات تقرر هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الألكترونية على الانترنت وهي كالآتي : (سماره،2007: 1)

1- الموقع المعلوماتي : وهو المستوى الأساسي للبنوك الألكترونية أو مايمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي ، ومن خلاله فان البنك يقدم معلومات عن برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية

2- الموقع التفاعلي أو الاتصالي : يسمح هذا الموقع بنوعٍ ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات ونماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات ،

3- الموقع التبادلي : وهذا هو المستوى الذي يمكن القول عنه بأن البنك يمارس خدماته ونشاطاته في بيئة الكترونية ، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وادارتها واجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير ، واجراء كافة الخدمات الاستعلامية والحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية .

سابعاً : المخاطر التي تواجه البنوك في الصيرفة الألكترونية

هناك مجموعة من المخاطر التي تواجه البنوك في الصيرفة الألكترونية نوجز الأهم منها وهي كالآتي : (وادي،2008: 866-867)

1- المخاطر الناتجة عن سوء الاستخدام أو التزييف عن العمليات التي تتم عبر الانترنت وذلك درئاً للأخطار الكبيرة التي تترتب على ذلك .

2- المخاطر الناتجة عن ممارسة العمليات المصرفية عبر الحدود الأمر الذي يتطلب من البنوك الالمام بالقوانين والضوابط الرقابية التي تتحكم في هذه العمليات مثل الحصول على ترخيص وحماية المستهلك .

3- المخاطر المرتبطة بالتغيرات التكنولوجية السريعة في هذا المجال ، الأمر الذي يترتب عليه عدم استطاعة الموظفين الالمام باستخدام التكنولوجيا الحديثة .

4- ظهور متاجر وهمية على الشبكة كل مهمتها جمع ارقام بطاقات الائتمان واستغلال أرقامها في التزوير وسرقة الأموال من بطاقات حسابات الائتمان .

5- عدم قدرة الحكومات على تحصيل الضرائب والجمارك من المتسوقين ، لذلك لابد من خلق نظام ضريبي موحد لمستخدمي شبكة الانترنت .

6- أخطر مايهدد واقع الصيرفة الألكترونية هي مشكلة القرصنة الألكترونية حيث تتسبب بخسائر فادحة للأطراف المشاركة في العملية .

المطلب الثاني : عمليات غسيل الأموال

غسيل الأموال ظاهرة قديمة الجذور حديثة الاهتمام وجدت مذ احتاج الانسان إلى إخفاء أمواله المتحصلة من مصادر غير مشروعة ، وحديثة مذ أصبحت خطورتها تهدد الاستقرار الاقتصادي في كثير من البلدان ، لذلك تعتبر هذه العملية من أخطر الجرائم المنظمة (المافيا) التي تتخذ عصاباتها من تجارة المخدرات والأسلحة وغيرها من العمليات المشبوهة مهنة حاملين بذلك شعار " الغاية تبرر الوسيلة " لما يقومون به من نشاطات إجرامية لإخفاء المصادر الحقيقية للأموال القذرة وإضفاء صفة الشرعية عليها ، فتلك العملية تحتاج وبشكل خاص جداً إلى مهارات قانونية ومالية فضلاً عن المعلوماتية وعلى مستوى عالي من الخبرة والدراية، لا ندري! ألا يذكرهم وعيده سبحانه وتعالى في قوله ((أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ)) (سورة المطففين ، الآيات : 4،5) .

أولاً : مفهوم عمليات غسيل الأموال

لمعرفة مفاهيم غسيل الأموال وكيفية عدم شرعيتها نورد بعض التعريفات التي تبين وبوضوح مسار تلك العملية الاستثمارية ومايميزها كمظهر من مظاهر النمو الاقتصادي غير الحقيقي عن العمليات الاستثمارية والتجارية المشروعة . وقد عرف غسيل الأموال على انه :

" هو مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير مشروع للأموال واظهارها بصورة أموال متحصلة من مصدر مشروع أو المساهمة في توظيف أو اخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير مباشر لجناية أو جنحة " . (قشقوش ، 1998 : 7) وايضاً عرف غسيل الأموال على انه عبارة عن "العملية التي بموجبها تكون أرباح الجريمة مخفية عن المتابعين والمحققين ، والاحتيال على الأنظمة المالية والاقتصادية لجعل تتبعها اكثر صعوبة ثم يعاد انفاقها وكأنها أموال مشروعة". (Bain, 2002:5) في حين عرف آخرون غسيل الأموال بانه " تلك العملية التي يلجأ اليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير منظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه ، كي يتم إضفاء الشرعية على الدخل المتحقق" . (المنظم السعودي ، 2003 : 1) وعرف أيضاً على انه "عبارة عن تحويل الأموال المتأتية من انشطة إجرامية او بطريقة غير نظامية إلى أموال نظامية او مشروعة وذلك بإخفاء مصادرها الحقيقية أي بهدف إضفاء المشروعية على تلك العائدات للاستفادة منها وللمحافظة على استمرار العمل الاجرامي".(نحله ، 2005 : 70) في حين ذهب إلى تعريفه الاتحاد الاوربي سنة 1990 على انه " عملية تحويل أو نقل الممتلكات مع العلم بمصادرها الاجرامية الخطيرة لأغراض التستر واخفاء الأصل القانوني أو مساندة أي شخص يرتكب مثل هذه الأعمال " . (يوسف ، 2008 : 253)

وبناءً على ما تقدم فان جميع التعريفات التي ذُكِرت تتفق على وجود مصادر لتلك الأموال القذرة وعناصر معينة لا يمكن الاستغناء عنها لتنفيذ عملية غسيل الأموال فبدونها لا يمكن وصفها أو تسميتها أموالاً مغسولة وهي كما مبينه في أدناه .

ثانياً : مصادر غسيل الأموال

تتنوع مصادر غسيل الأموال وتتعدد منابعها المغذية للأموال غير مشروعة وهي كالآتي : (العبيدي،2005: 47)(الشمري،2008: 147)

1- تجارة المخدرات.

2- تجارة الرقيق الأبيض .

3- تجارة الأسلحة غير مشروعة .

4- الجرائم الذي يكون الارهاب أو تمويله من بين أغراضها أو من وسائل تنفيذها .

5- التهريب بأنواعه .

6- اختطاف وسائل النقل .

7- الغش والتدليس ، النصب وخيانة الأمانة . وغيرها من العمليات الكثيرة غير مشروعة .

ثالثاً : عناصر (مقومات) عملية غسيل الأموال

تقسم عناصر عملية غسيل الأموال إلى ثلاثة عناصر لا رابع لهم وهي كالآتي : (الصائغ ، 2006 ، 157)(تاج الدين،2005: 22).

1- الغاسل: هو الشخص أو المنظمة أو المؤسسة التي تمتلك أموالاً غير مشروعة وتسعى لغسلها وتحويلها إلى أموال مشروعة بغية إخفاء مصادر تلك الأموال واصولها الحقيقية .

2- المغسول: وهي تلك الأموال التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة ومن خلال ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون كالإتجار بالمخدرات أو غيرها من الأمور التي لا يجوز الإتجار بها .

3- المغسلة: وهي الأداة أو المؤسسة التي يتم استخدامها غاسلو الأموال لتحويل الأموال إلى مصادر مشروعة بعد ان كانت غير مشروعة ، وقد تكون هذه الأداة شركة وهمية أو تجاره مشروعة أو عمليات شراء لأصول ثابتة أو تحف ثمينة وغيرها من الأدوات التي تستخدم في تنظيف الأموال .

بناءاً على ما تأسس فأن من يكون بحوزته أموالاً ويعلم بحقيقة مصدرها غير مشروع فهو بحاجة لإخفاء ذلك المصدر وتغيير شكل تلك الأموال ، وان ما تقصده الباحثة بتغيير الشكل هو تغيير نوع الموجود من الأموال (الأصول) لذا يحتاج من يقوم بتلك العملية المرور بمراحل معينة اتفق عليها الكثير من المفكرين .

رابعاً : مراحل عمليات غسيل الأموال

تمر عمليات غسيل الأموال بمراحل متعددة للوصول إلى المراد المطلوب من تلك الأموال التي جاءت عن طريق غير مشروع وهي بالتتابع وكما مبين :

1- مرحلة الإيداع :

تسمى هذه المرحلة أيضاً بمرحلة (التوظيف أو الإحلال) وتُعَد هي الأصعب بين المراحل بالنسبة إلى القائمين بعملية غسيل الأموال حيث ان التعرف على من قام بعملية الإيداع ليس بالأمر الصعب ونسبته إلى مصدر تلك الأموال التي ودعت باسمه أو من ينوب عنه لأنها مازالت عرضة لاكتشاف أمرها ، فالأموال غير مشروعة تكون قد قطعت شوطاً كبيراً خلال هذه المرحلة لإضفاء صفة المشروعية عليها لاسيما وإنها تتضمن كميات كبيرة

جداً من الأموال السائلة ، ففي هذه المرحلة يتم التخلص من كمية كبيرة من النقود غير مشروعة بأساليب مختلفة أما بإيداعها في أحد المصارف أو عن طريق شراء سيارات فارهة وعقارات أو يخوت باهضة الثمن يسهل بيعها والتصرف فيها فيما بعد أو بتحويل هذه النقود إلى عملات أجنبية.(جميل، 2011 : 93) (Summers & Reno, 2000:7)

2- مرحلة التمويه :

في هذه المرحلة يتم نقل وتبادل الأموال القذرة ضمن النظام الذي أُدخِلت فيه ، بعد ما نجح الغاسل في وضع الأموال غير مشروعة داخل النظام المالي للدورة الاقتصادية في مرحلة التوظيف ، هنا تتركز الجهود مبيضي الأموال على قطع الصلة للمتحصلات المالية أو العائدات غير مشروعة بمصادرها بعدما يقوم بعقد عدة صفقات مالية معقدة بهدف إخفاء أثر مصدر المال وإبعاده قدر الإمكان عن إمكانية تتبع حركته من أجل منع كشف منبعه الحقيقي ، وذلك عبر شبكة معقدة من التعاملات المالية الشرعية والتحويلات الغامضة والمعقدة داخلياً أو خارجياً تجريها شركات نشطة في المراكز المالية الكبرى أو في بلدان ذات نظام مصرفي متساهل وذلك من خلال فتح حسابات مصرفية بأسماء شركات وهمية أو بأسماء أشخاص غير مشتبه بهم أو بالتواطؤ مع شركات مالية تستهدف محو أي أثر جرمي لهذه المتحصلات التي دارت دورتها الاقتصادية وأصبح من الصعب رصد حركة هذه الحسابات ومتابعة سيرها وذلك جراء ابعادها تدريجياً عن مصدرها ، الأمر الذي يجعل القائمين بتبييضها بمأمن عن الرقابة يوماً بعد آخر ، وهذه المرحلة تسمى ايضاً بمرحلة (التعتيم أو الترقيد) . (القسوس ، 2002 : 35)

3- مرحلة الاندماج :

تعتبر هذه المرحة هي الأخيرة في عمليات غسيل الأموال ويترتب عليها إضفاء طابع الشرعية ودمجها في الدورة الاقتصادية واختلاطها بالأموال المشروعة لكي تبدو وكأنها عوائد طبيعية لصفقات تجارية وأنشطة اقتصادية مشروعة وإكسابها المظهر القانوني السليم ، وعند الوصول إلى هذه المرحلة يصبح من الصعب جداً التمييز مابين الأموال المشروعة والأموال غير مشروعة كونها خضعت لعدة مستويات من التدوير وعلى مدى سنوات عدة ، فهذه المرحلة تؤمّن الغطاء النهائي للمظهر الشرعي للأموال ذات المصدر غير مشروع وتعتبر من أخطر المراحل من حيث إمكانية اكتشافها الأجهزة الأمنية ، ولا يمكن اكتشافها إلاّ من خلال زرع مخبرين بين عصابات غسيل الأموال أو من خلال البحث السري (استخباراتي) أو من قبيل الحظ والمصادفة . (محمدين ، 2001 : 17)

ومن الاساليب المتبعة لدمج هذه الأموال لتتمتع بالشرعية ويكون من الصعب الفصل بين المال المتحصل من مصدر غير مشروع والمال المتحصل من مصدر شرعي هي : (الشمري،2008: 161)

أ- استثمار تلك الأموال في شركة وبيع حصص في تلك الشركة .

ب- فتح شركات وهمية في بلدان تضمن حق السرية المصرفية في التعاملات التجارية .

ج- ارسال قوائم وفواتير استيراد وتصدير مزيفة لإثبات صحة الأموال .

ح- تحويل الأموال الكترونياً إلى أحد المصارف الشرعية حيث يتم شراء أحد هذه المصارف .

خامساً : موقف المشرع العراقي من عمليات غسيل الأموال

بموجب القانون رقم (93) لسنة 2004 قام البنك المركزي العراقي بوضع اجراءات عديدة لمعالجة تلك الظاهرة وكشفها ومكافحتها ، حيث تم تنظيم تلك العملية من خلال المادة (12) من القانون المذكور وذلك بأن يقوم البنك المركزي بإنشاء مكتب للإبلاغ عن عمليات غسيل الأموال يكون تابعاً للبنك المركزي ويكون مستقلاً من الناحية العملية حيث يقوم بجمع وتحليل ومعالجة ونشر الابلاغ عن التعاملات المالية الخاضعة إلى المراقبة المالية والابلاغ كما يقوم بالمساهمة في تنفيذ السياسة العراقية لمنع غسل الأموال وتمويل الجريمة بضمنها تمويل الارهاب . كما ان هذا المكتب في حالة اذا اشتبه بأية عملية غسل أموال وان التعامل قد أدار أو حاول توظيف مبالغ متحصلة من نشاطات غير قانونية أو مبالغ تستعمل في تمويل الجريمة أو مبالغ تكون للمنظمة الاجرامية سلطة التصرف بها أو التعامل هو لدعم غرض غير قانوني بطريقة ما فانه سيعلم في الحال سلطة الملاحقة القضائية المختصة والسلطة التحقيقية ، كما وان الفقرة (6) من المادة (12) بأنه ليس لأي موظف أو مستخدم البنك المركزي الذي يعلم انه قد جرى الاخبار عن التعامل المشبوه أن يكشف لأي شخص متورط في التعامل بأن التعامل قد جرى الابلاغ عنه عدا ماهو ضروري لأداء واجبات الموظف . (الوقائع العراقية ، 2004 : 89

المطلب الثالث : دور الصيرفة الألكترونية في تنشيط واتساع عمليات غسيل الأموال

من خلال تتابع ظاهرة غسيل الأموال والأنشطة الاجرامية التي تتمخض عنها لوحظ ان زيادة حدة هذه الظاهرة جاء نتيجة تطورات التكنولوجيا في الاتصالات وتعقد الخدمات المالية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا المقدمة ،كما ان توسع المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة أنشطتها على المستوى العالمي بعد ان كانت أنشطتها مقتصرة على المستوى المحلي ، أي ان عولمة الاتصالات والمؤسسات المالية والتحرر المالي فضلاً عن رفع القيود وازالة الحواجز كل هذه العوامل أدت إلى التوسع وانتشار هذه الظاهرة .(الشمري،2008: 145) فلما كانت وسائل مكافحة تبييض الأموال تتطور فكانت عمليات التبييض تتطور هي الأخرى ، جراء التقدم التكنولوجي المذهل ، ولاسيما العمليات العابرة للحدود (**Cross border operations**) والعمليات المصرفية المنفذة الكترونياً (**E-BANKING**) ومنها فتح الحسابات المصرفية باستخدام شبكة الانترنت ، وسائر العمليات المصرفية كالتحويل الذي يمكن أن ينفذ مباشرةً (**On-line**) .وتبعاً لخصائص هذه العمليات أصبح من الصعب تحديد الهوية والمكان الحقيقيين لصاحب الحساب ، بل يكاد أن يكون مستحيلاً بيان هوية منفذ العملية والمستفيد منها وتحديد مكان وجودهما .(الحاج،2014: 35)

لذلك يعزى سبب اتساع وانتشار هذه الظاهرة إلى عدة ظروف وأساليب يعتمدها غاسلو الأموال لتنفيذ عملياتهم ومنها :

اولاً : بيئة تكنولوجية مواتية

ان التغيرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت ولازالت من البيئات الأساسية والحاضنة لعمليات غسيل الأموال من خلال المؤسسات المالية والمصرفية ، وذلك يعود للتطور الكبير في أساليب ارتباط هذه المؤسسات والأسواق المالية ببعضها البعض دولياً ، وأيضاً ترتبط بتنوع الأدوات المالية المستحدثة في الخيارات والمشتقات والمستقبليات فضلاً عن استخدام تقنيات التعامل عن بعد مع بعض القطاعات المالية كاستخدام شبكات الصراف الآلي في المصارف والنقود البلاستيكية وغيرها من الاستخدامات التي سنعرج عليها في الفقرات اللاحقة ، لذلك أصبح من الصعب تعقب مصدر تلك الأموال وعائديتها لأنها باتت تحمل أرقاماً سرية

ومشفرة وبإمكانها أن تمر بعدد من الخطوات والاجراءات قبل أن تدخل إلى الدورة الاقتصادية لذلك البلد ، لكونها تمر عبر جهاز مصرفي لدولة ثانية ومن ثم تدخل في نشاط استثماري لدولة ثالثة وهذا حتماً سيؤدي إلى صعوبة اكتشاف هذه الأموال الجهات المختصة . (الشمري،2008: 145-146)

ثانياً : الاتصالات الألكترونية

بعد أن أصبحت شبكة الانترنت أحد أشكال الاتصال لاسيما من خلال البريد الالكتروني وغرف المحادثة **(Chat Room)** وغيرها ، أصبح من السهل استغلال هذه الوسائل غاسلي الأموال وذلك بتزويدهم معلومات مضللة وغير دقيقة حول أسعار الأسهم والسندات بهدف تضليل المستثمرين مما يدفعهم إلى شراء وبيع الأسهم بناءاً على توقعاتهم ، وفي هذه الحالة يقوم غاسلو الأموال بالاستفادة من تقلبات السوق التي حصلت بناءاً على عمليات الشراء والبيع بواسطة المستثمرين وذلك لتحقيق أرباح طائلة ، ومن ثم القيام بتنفيذ عمليات غسيل لهذه الأرباح باستخدام سوق الأسهم وعبر الانترنت . (القسوس،2002: 42)

ثالثاً : النقود الألكترونية

تعتبر النقود الألكترونية وكما أشرنا لها في المبحث الأول من أهم الأدوات لغاسلي الأموال وذلك لاستحالة تعقبها وسريتها وسرعتها ، اذ يمكن تحويل أي مبلغ من خلالها في فترة قصيرة ومن دون اعاقات جغرافية أو قانونية أو مصرفية وبدون الحاجة إلى الوسيط المالي . (عبد العباس،2010: 14) ومن خلال العرض السابق للنقود الألكترونية والخصائص التي تميزها عن النقود التقليدية وكيف تعتبر من أهم الأدوات في عمليات غسيل الأموال أصبح لابد من تسليط الضوء على العلاقة السلبية التي تتجلى بين النقود الألكترونية وبين عمليات غسيل الأموال .

حيث يشير (الزلمي) إلى استغلال غاسلي الأموال لهذه النقود كوسيلة لارتكاب جريمتهم ، فمما لاشك فيه ان النقود الألكترونية تعد وسيلة مثالية لاختزان قيمة نقدية لأموال متحصلة من مصدر غير مشروع تمهيداً لغسل هذه الأموال . وهنا يبرز الجانب السلبي لهذه الوسيلة المتطورة من وسائل الدفع ، بحيث تتحول إلى وسيلة لارتكاب جريمة غسل أموال على اعتبار ان مراقبتها مسألة غاية في الصعوبة ، فهي ليست مادية محسوسة يمكن مراقبة حركتها ، ولاتُظهر الهوية الحقيقية للمتعاملين بها . وبهذه الطريقة يستطيع غاسلو الأموال القيام بالعمليات المالية والمصرفية للوصول إلى غايتهم الحقيقية في اخفاء حقيقة الأموال غير مشروعة . وهكذا نجد امكانية كبيرة لغسل الأموال باستخدام النقد الرقمي من خلال مرحلتي الايداع والدمج اللتين عرجنا عليهم في المبحث الثاني ، ففي المرحلة الأولى يبدأ حائز المال المراد غسله بتدوير هذا المال عن طريق ايداعه في المؤسسة المالية سواء في العالم المادي أو الافتراضي بطريقة الايداع الرقمي ، وبذلك يتفادى القيود المحاسبية الورقية . وفي مرحلة الدمج يقوم الحائز بإجراء تحويلات رقمية إلى دول ليس فيها عمليات غسيل أموال ، ثم يعيد تحويلها إلى أماكن أخرى وادخالها في حركة الاقتصاد العالمي دون ان تتعرض لخطر كشف مصدرها الحقيقي . (الزلمي،2010: 552) وهكذا أصبح بوسع زبون بمفرده ادارة عدد من المعاملات المالية في الوقت عينه دون ان يلفت انتباه المؤسسة التي تمسك هذه الحسابات ، وذلك لأن هذه العمليات لاتستلزم بالضرورة حضور الزبون إلى المصرف ، الا اذا سبق وان اشترط المصرف ذلك اِعمالاً بمبدأ اعرف عميلك ، واذا كان باستطاعة الدول املاء شروط التعاملات في داخل حدودها فالاتجاه السائد اليوم هو انه ليس بوسعها منع مواطنيها من فتح حسابات مصرفية عبر شبكة الانترنت في مؤسسات أجنبية تقدم خدمات مصرفية **Online** . عليه بات من الضروري

اعادة النظر بطرق مكافحة غسيل الأموال وبتدابيرها واجراءاتها ، وكذلك بأنظمة الأمان المصرفي والسلامة المالية عموماً وسط تطورات تكنولوجية والكترونية هائلة من شأنها توفر في أحد أشكالها أداة سريعة وفاعلة على القيام بعمليات تبييض الأموال (الحاج،2013 :35) .

المبحث الثالث : الجانب العملي

المطلب الأول : وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة

يتناول هذا المبحث عرض البيانات التي أظهرتها الاستبانة وتحليلها ووصف وتشخيص آراء عينة الدراسة حول متغيراتها التي تم اعتمادها وهي المتغير المستقل الصيرفة الألكترونية وأدواتها (البطاقة البلاستيكية ، النقد الرقمي ، التحويلات المالية الألكترونية) والمتغير المعتمد عمليات غسيل الاموال ومراحله الفرعية (مرحلة الايداع ، مرحلة التمويه ، مرحلة الاندماج)، حيث تم توزيع (105) استمارة استبانة على شريحة من المدراء وذوي الاختصاص في (15) مصرف عراقي مابين أهلي وحكومي وكان نصيب كل مصرف (7) استمارات ، تم استردادها جميعها معبئة وصالحة للمعالجة الاحصائية . إذ يشير الجدول (1) إلى الوصف العام لأراء عينة الدراسة.

الجدول (1)وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة حول متغيرات البحث

الأدوات	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	t
البطاقة البلاستيكية X1	4.08	0.63	15.38	81.64	17.65
النقدالرقمي X2	3.46	0.75	21.72	69.30	6.327
التحويلات المالية الألكترونية X3	3.94	0.72	18.29	78.74	13.33
الصيرفة الألكترونية X	3.83	0.54	14.01	76.56	15.82
مرحلة الايداع Y3	4.09	0.59	14.32	81.83	19.09
مرحلة التمويه Y2	3.53	0.74	20.97	70.59	7.332
مرحلة الاندماج Y1	3.55	0.67	18.81	71.09	8.494
عمليات غسيل الاموال Y	3.73	0.55	14.74	74.50	13.53

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الألكترونية

أولاً : الصيرفة الألكترونية

يظهر من الجدول (1) بأن الوسط الحسابي الموزون للمتغير المستقل الصيرفة الألكترونية بلغ(3.83) وهو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري (0.54) ومعامل الاختلاف (0.140) مما يؤكد مدى تجانس البيانات وقد بلغت النسبة المئوية لشدة إجابة عينة الدراسة (76.5%) . ويدل ذلك على إن آراء العينة تعطي اهتماماً بهذا المتغير بمعنى أهمية تقديم الخدمات المصرفية الألكترونية أو المبتكرة ذات صلاحية الدخول المشروطة والمحمية. وبلغت قيمة t المحسوبة (15.8) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.39) وهذا يؤكد معنوية النتائج الاحصائية. وفيما يلي شرح تفصيلي لآراء عينة الدراسة المبحوثة حول أدوات الصيرفة الألكترونية.

1- البطاقة البلاستيكية :

بلغ الوسط الحسابي الموزون لأداة البطاقة البلاستيكية (4.08) وبانحراف معياري قدره (0.63) وبمعامل اختلاف (0.153) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من الوسط الفرضي، وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (81.64%) ، وهذا يدل على إن آلية البطاقة البلاستيكية من الأدوات المهمة في عملية الصيرفة الألكترونية وما يؤكد المعنوية الاحصائية للتحليل هو قيمة t المحسوبة البالغة (17.65) وهي أكبر من قيمتها الجدولية. وأن العينة تدرك أهمية مجموعة المزايا التي تحملها البطاقة البلاستيكية من تخزين قيمة وآلية للدفع وإمكانية التشفير.

2- النقد الرقمي :

بلغ الوسط الحسابي الموزون للنقد الرقمي (3.46) وبانحراف معياري قدره (0.75) مما يشير إلى تشتت نسبي لآراء العينة حول هذا البعد وبمعامل اختلاف (0.217) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من متوسط أداة القياس. وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (69.3%) ، وهذا يدل على إن النقد الرقمي من الأدوات الواضحة نسبيا لأفراد عينة الدراسة . وبلغت قيمة t المحسوبة (6.327) وهي أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير إلى المعنوية الاحصائية بنسبة ثقة (0.99). بمعنى تأكيد أهمية الأنظمة البرمجية المخصصة لدفع النقود عبر الانترنت حسب وجهة نظر العينة المبحوثة.

3- التحويلات المالية الألكترونية :

بلغ الوسط الحسابي الموزون لأداة التحويلات المالية الألكترونية (3.94) وبانحراف معياري قدره (0.72) وبمعامل اختلاف (0.182) ويظهر إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس، وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (78.74%). مما يعني أن العينة ترى أهمية منح الصلاحية لمصرفٍ ما للقيام بإجراء التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونياً من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر. وما يوكد المعنوية الاحصائية للتحليل هو أن قيمة t المحسوبة بلغت (13.33) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.39).

ثانياً : عمليات غسيل الاموال

بلغ الوسط الحسابي الموزون للمتغير المعتمد عمليات غسيل الاموال (3.73) وهو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) وبلغ الانحراف المعياري (0.55) وهذا يشير إلى مدى تجانس البيانات وبلغ معامل الاختلاف (0.147) والنسبة المئوية لشدة إجابة عينة الدراسة حول هذا المتغير بلغت (74.5%) . ويدل ذلك على إن آراء العينة تعطي اهتماماً لهذا المتغير مما انعكس إيجاباً على إجاباتها. وبلغت قيمة t المحسوبة (13.53) وهي أكبر من قيمتها الجدولية بمعنى أن العينة أعطت أهمية لمتابعة العمليات التي يلجأ اليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير منظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه.

1- مرحلة الايداع:

بلغ الوسط الحسابي الموزون لمرحلة الايداع (4.09) وبانحراف معياري قدره (0.590) وبمعامل اختلاف (0.143) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس. وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (81.83%) ، وهذا يدل على إن مرحلة من المراحل المفهومة لأفراد عينة الدراسة. وبلغت قيمة t المحسوبة (19.09) وهي أكبر من قيمتها الجدولية مما يؤكد المعنوية الاحصائية للنتائج. وأن العينة ترى أهمية مرحلة التوظيف بمعنى أهمية متابعة هذه العملية والرقابة الجادة عليها بوصفها المرحلة الاسهل للتعرف على الاموال غير المشروعة.

2- مرحلة التمويه :

بلغ الوسط الحسابي الموزون لمرحلة التمويه (3.53) وبانحراف معياري قدره (0.74) وبمعامل اختلاف (0.209) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس. وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (70.59%) ، وهذا يدل على إن مرحلة التمويه من المراحل الواضحة لأفراد عينة الدراسة وبلغت قيمة t المحسوبة (7.332) وهي أكبر من قيمتها الجدولية مما يؤكد المعنوية الاحصائية للنتائج. بمعنى أن العينة ترى ضرورة متابعة عمليات نقل وتبادل الأموال القذرة ضمن النظام الذي أُدخِلت فيه ، بعد نجاح الغاسل في وضع الأموال غير المشروعة داخل النظام المالي للدورة الاقتصادية في مرحلة التوظيف.

3- مرحلة الاندماج :

يظهر من نتائج الجدول (1) إن الوسط الحسابي الموزون لبعد مرحلة الاندماج بلغ (3.55) وبانحراف معياري قدره (0.67) وبمعامل اختلاف (0.188) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس، وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (71.09%) ، وهذا يدل على إن مرحلة الاندماج من المراحل المفهومة لأفراد العينة وما يؤكد ذلك أن قيمة t المحسوبة كانت أكبر من قيمتها الجدولية إذ بلغت (8.494). بمعنى أن العينة تدرك أهمية التعرف على طريقة إضفاء طابع الشرعية على الأموال المغسولة ودمجها في الدورة الاقتصادية واختلاطها بالأموال المشروعة لكي تبدو وكأنها عوائد طبيعية لصفقات تجارية وأنشطة اقتصادية مشروعة .

المطلب الثاني : اختبار فرضيات الدراسة

أولاً : الارتباط يظهر من الجدول (2) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة وأبعادها كالاتي

الجدول (2) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

		X1	X2	X3	X
Y1	Pearson Correlation	.307(**)	.474(**)	.385(**)	.514(**)
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000	.000
Y2	Pearson Correlation	.160	.313(**)	.342(**)	.362(**)
	Sig. (2-tailed)	.103	.001	.000	.000
Y3	Pearson Correlation	.375(**)	.208(*)	.466(**)	.452(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.033	.000	.000
Y	Pearson Correlation	.339(**)	.424(**)	.470(**)	.541(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
	N	105	105	105	105

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الألكترونية

1- وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الصيرفة الألكترونية بوصفها متغيراً رئيساً مستقلاً، وعمليات غسيل الاموال بوصفها متغيراً رئيساً معتمداً، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.541)، وتشير هذه القيمة إلى العلاقة الايجابية بين الصيرفة الألكترونية وعمليات غسيل الاموال ، يستدل من ذلك رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1) . وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين الصيرفة الألكترونية وعمليات غسيل الاموال .

كما بلغت قيمة معاملات الارتباط بين الصيرفة الألكترونية بوصفها متغيراً رئيساً مستقلاً (X)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التمويه y2، ومرحلة الاندماج y3) بوصفها متغيرات فرعية معتمدة كالاتي : (0.541، 0.362، 0.452) على الترتيب، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1)، مما يشير إلى وجود

علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين المتغير الرئيس المستقل الصيرفة الألكترونية ، والمتغيرات الفرعية المعتمدة وبدرجة ثقة (0.99).

2- وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين البطاقة البلاستيكية بوصفها متغيراً فرعيا مستقلاً، وعمليات غسيل الاموال بوصفها متغيراً رئيساً معتمداً، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.339)، وتشير هذه القيمة إلى ايجابية العلاقة بين البطاقة البلاستيكية وعمليات غسيل الاموال.

كما بلغت قيمة معاملات الارتباط بين البطاقة البلاستيكية بوصفها متغيراً فرعيا مستقلاً (X1)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التمويه y2 ، ومرحلة الاندماج y3) بوصفها متغيرات فرعية معتمدة كالاتي : (0.307، 0.160، 0.375) على الترتيب، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) مع مرحلة الايداع ومرحلة الاندماج بينما لم تكن العلاقة معنوية مع مرحلة التمويه. وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1).

3- وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين النقد الرقمي بوصفه متغيراً فرعيا مستقلاً، وعمليات غسيل الاموال بوصفها متغيراً رئيساً معتمداً، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.424)، وتشير هذه النسبة إلى العلاقة الايجابية بين النقد الرقمي وعمليات غسيل الاموال عند مستوى معنوية (1%).

كما بلغت قيمة معاملات الارتباط بين النقد الرقمي بوصفها متغيراً فرعيا مستقلاً (X2)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التمويه y2، ومرحلة الاندماج y3) بوصفها متغيرات فرعية معتمدة كالاتي : (0.474، 0.313، 0.208) على الترتيب، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) مع مرحلة الايداع ومرحلة التمويه بينما كانت العلاقة معنوية بمستوى (5%)مع مرحلة الاندماج.

4- وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين التحويلات المالية الألكترونية بوصفه متغيراً فرعيا مستقلاً، وعمليات غسيل الاموال بوصفها متغيراً رئيساً معتمداً، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.470)، وتشير هذه النسبة إلى العلاقة الايجابية بين التحويلات المالية الألكترونية وعمليات غسيل الاموال. كما بلغت قيمة معاملات الارتباط بين التحويلات المالية الألكترونية بوصفه متغيراً فرعيا مستقلاً (X3)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التمويه y2 ، ومرحلة الاندماج y3) بوصفها متغيرات فرعية معتمدة كالاتي : (0.385،0.342، 0.466) على الترتيب، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين المتغير الفرعي المستقل التحويلات المالية الألكترونية ، والمتغيرات الفرعية المعتمدة وبدرجة ثقة (0.99) .

من هذه النتائج الاحصائية تستدل الباحثة على رفض فرضية العدم للفرضية الرئيسة الاولى وعدم رفض فرضية الوجود بمعنى ان هناك علاقة ارتباط معنوية بين الصيرفة الألكترونية بادواتها وعمليات غسيل الاموال بمراحله.

ثانياً : فرضية الأثر

1- اختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص :

(لا يوجد تاثير ذو دلالة إحصائية للصيرفة الألكترونية في عمليات غسيل الاموال)

يشير الجدول (3) إلى تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط، والمستخدمة في قياس تأثير الصيرفة الألكترونية في عمليات غسيل الاموال وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط الأتية

Y= 1.608 + 0.546 * X

جدول (3)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الصيرفة الألكترونية (X) في عمليات غسيل الاموال (Y).

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		Model
.000(a)	42.633	8.910	1	8.910	Regression	1
		.209	103	21.526	Residual	
			104	30.436	Total	

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Model
		Beta	Std. Error	B		
.000	4.977		.323	1.608	(Constant)	1
.000	6.529	.541	.084	.546	X	

المصدر : اعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسبة الألكترونية

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (3) ما يأتي :

أ- بلغت قيمة (b) (0.546) وهي تمثل ميل معادلة الانحدار، وهذا يعني ان أي تغير في قيمة (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في قيمة (Y) بمقدار (0.546) .

ب- بلغت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (42.633) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (6.90) عند مستوى معنوية (1%)، بذلك يتم رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير إلى ان للصيرفة الألكترونية (X) تأثير معنوي في عمليات غسيل الاموال (Y).

ت- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.293) وهذا يعني ان الصيرفة الألكترونية (X) تفسر ما نسبته (29.3%) من التغيرات التي تطرأ على عمليات غسيل الاموال (Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (70.7 %) فتعود إلى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

2- اختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص :

(لا يوجد تاثير ذو دلالة معنوية للبطاقة البلاستيكية في عمليات غسيل الاموال)

يشير الجدول (4) إلى تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط، والمستخدمة في قياس تأثير البطاقة البلاستيكية في عمليات غسيل الاموال وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية

Y= 2.506 + 0.292 * X1

جدول (4)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير البطاقة البلاستيكية (X1) في عمليات غسيل الاموال (Y).

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		Model
.000(a)	13.361	3.495	1	3.495	Regression	1
		.262	103	26.941	Residual	
			104	30.436	Total	

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Model
		Beta	Std. Error	B		
.000	7.600		.330	2.506	(Constant)	1
.000	3.655	.339	.080	.292	X1	

المصدر : اعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسبة الألكترونية

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4) ما يأتي :

أ- بلغت قيمة (b) (0.292) وهي تمثل ميل معادلة الانحدار ، وهذا يعني ان أي تغير في قيمة (X1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في قيمة (Y) بمقدار (0.292) .

ب- بلغت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (13.361) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (6.90) عند مستوى معنوية (1%)، بذلك يتم رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير إلى ان للبطاقة البلاستيكية (X1) تأثير معنوي على عمليات غسيل الاموال (Y).

ت- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.115) وهذا يعني ان البطاقة البلاستيكية (X1) تفسر ما نسبته (11.5%) من التغيرات التي تطرأ على عمليات غسيل الاموال (Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (88.5 %) فتعود إلى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

3- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص :

(لايوجد تاثير ذو دلالة إحصائية للنقد الرقمي في عمليات غسيل الاموال)

يشير الجدول (5) إلى تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط، والمستخدمة في قياس تأثير النقد الرقمي في عمليات غسيل الاموال وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية

Y=2.642 + 0.305 * X2

جدول (5)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير النقد الرقمي (X2) في عمليات غسيل الاموال (Y).

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		Model
.000(a)	22.596	5.476	1	5.476	Regression	1

		.242	103	24.960	Residual	
			104	30.436	Total	
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Model
		Beta	Std. Error	B		
.000	11.619		.227	2.642	(Constant)	1
.000	4.753	.424	.064	.305	X2	

المصدر : اعداد الباحثه وفقاً لنتائج الحاسبة الألكترونية

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (5) ما يأتي :

أ- بلغت قيمة (b) (0.305) وهي تمثل ميل معادلة الانحدار ، وهذا يعني ان أي تغير في قيمة (X2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في قيمة (Y) بمقدار (0.305) .

ب- بلغت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (22.596) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (6.90) عند مستوى معنوية (1%)، بذلك يتم رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير إلى ان النقد الرقمي (X2) له تأثير معنوي بنسبة (0.01) على عمليات غسيل الاموال (Y).

ت- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.18) وهذا يعني ان النقد الرقمي (X2) يفسر ما نسبته (18%) من التغيرات التي تطرأ على عمليات غسيل الاموال (Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (82 %) فتعود إلى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

4- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص :

(لا يوجد تاثير دلالة إحصائية لبعد التحويلات المالية الألكترونية في عمليات غسيل الاموال)

يشير الجدول (5) إلى تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط، والمستخدمة في قياس تأثير التحويلات المالية الألكترونية في عمليات غسيل الاموال وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية

Y= 2.309 + 0.353 * X3

جدول (6)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير التحويلات المالية الألكترونية (X3) في عمليات غسيل الاموال (Y).

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		Model
.000(a)	29.155	6.715	1	6.715	Regression	1
		.230	103	23.722	Residual	
			104	30.436	Total	

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Model
		Beta	Std. Error	B		
.000	8.830		.261	2.309	(Constant)	1
.000	5.400	.470	.065	.353	X3	

المصدر : اعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسبة الألكترونية

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (6) ما يأتي :

أ- بلغت قيمة (b) (0.353) وهي تمثل ميل معادلة الانحدار ، وهذا يعني ان أي تغير في قيمة (X3) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في قيمة (Y) بمقدار (0.353) .

ب- بلغت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (29.155) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (6.90) عند مستوى معنوية (1%)، بذلك يتم رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير إلى ان لبعد التحويلات المالية الألكترونية (X3) تأثير في عمليات غسيل الاموال (Y).

ت- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.221) وهذا يعني ان بعد التحويلات المالية الألكترونية (X3) يفسر ما نسبته (22.1%) من التغيرات التي تطرأ على عمليات غسيل الاموال (Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (77.9 %) فتعود إلى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

تستدل الباحثة من النتائج السابقة رفض فرضية العدم الرئيسية الثانية وعدم رفض فرضية الوجود. أي أن للصيرفة الألكترونية بأبعادها تأثير ذو دلالة معنوية في عمليات غسيل الاموال .

الاستنتاجات :

أولاً: الاستنتاجات النظرية

1- تلعب المصارف دوراً غاية في الأهمية في إتمام عملية غسيل الأموال وذلك من خلال المراحل التي تمر بها لاسيما في مرحلة التوظيف والتمويه .

2- نتيجة للتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الذي أُدْخِلَ على النظم المصرفية وتحديثها أدى ذلك إلى سرعة انجاز المعاملات المالية الأمر الذي سهّل انتشار هذه الظاهرة وتكاملها .

3- على الرغم من وجود قوانين وتشريعات واتفاقيات وُضِعت لهذه الظاهرة إلاّ ان هناك عدة أسباب ساعدت على انتشارها لاسيما على المستوى التشريعي وكذلك على مستوى التطبيق في ظل قلة الخبرات والموارد التي تعاني منها الدول الفقيرة .

ثانياً : الاستنتاجات العملية

1- وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الصيرفة الألكترونية بوصفها متغيراً رئيساً مستقلاً، وعمليات غسيل الاموال بوصفها متغيراً رئيساً معتمداً، اذ بلغت قيمة

معامل الارتباط البسيط بينهما (0.541)، وتشير هذه القيمة إلى العلاقة الايجابية بين الصيرفة الألكترونية وعمليات غسيل الاموال ، يستدل من ذلك رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1) . وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين الصيرفة الألكترونية وعمليات غسيل الاموال .

2- بلغت قيمة معاملات الارتباط بين البطاقة البلاستيكية بوصفها متغيراً فرعيا مستقلاً (X1) ، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التمويه y2 ، ومرحلة الاندماج y3) بوصفها متغيرات فرعية معتمدة كالاتي : (0.307، 0.160، 0.375) على الترتيب، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) مع مرحلة الايداع ومرحلة الاندماج بينما لم تكن العلاقة معنوية مع مرحلة التمويه .

3- وجود علاقة تأثير معنوية بين الصيرفة الالكترنية (X) وعمليات غسيل الأموال (Y) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (42.633) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (6.90) عند مستوى معنوية (1%)، بذلك يتم رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار البسيط المقدر عند المستوى المذكور .

التوصيات :

أولاً- الإلتزام بالمعاهدات الدولية المصادق عليها والتعاون مع الجهات القضائية الأجنبية من خلال تفعيل نظم تبادل المعلومات والإعلان عن أسماء المتهمين والمطلوبين دولياً .

ثانياً- بما ان المصارف والمؤسسات المالية هي المستودع الرئيسي للأموال القذرة ، عليه فان نقطة الإنطلاق يجب أن تكون من هنا وذلك من خلال الآتي :

1- انطلاقاً من أهمية التدريب باعتباره وسيلة أساسية لرفع مستوى الوعي وزيادة المعرفة لدى العاملين ، عليه يجب التأكيد على عمل منهاج لتدريب أولئك العاملين بهدف تطوير آلية التدريب ومعرفة تقنيات مكافحة غسيل الأموال من خلال عقد الندوات ومشاركتهم في الدورات التدريبية محلياً وعالمياً .

2- تهيئة قاعدة بيانات تخص جميع زبائن المصرف وتصنيفهم وفقاً لحجم معاملاتهم ودرجة المخاطرة والعمل بالقاعدة الذهبية لمكافحة غسيل الأموال من خلال مبدأ (اعرف زبونك) .

ثالثاً- خلق آلية للتعاون مع المصارف والمؤسسات المالية والهيئات ذات العلاقة من خلال الآتي :

1- تعزيز البنية القانونية لقطاع المصارف ووضع إطار رقابي وتنظيمي حديث وفاعل يحقق الهدف من مكافحة غسيل الأموال وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها .

2- تبادل المعلومات الخاصة بأسماء المشمولين بجرائم (غسيل الأموال) ونشرها على جميع المواقع ذات الصلة بالمؤسسات أعلاه .

رابعاً- ادخال عمليات غسيل الأموال في المناهج الدراسية لاسيما كليات الإدارة والاقتصاد والقانون والشرطة فضلاً عن العلوم السياسية للتعريف بهذه الظاهرة من خلال :

1- دراستها بشكل معمق ودقيق لإيجاد حلول مناسبة لمحاربتها.

2- تثقيف الطلبة في الكليات أعلاه كلٌ حسب اختصاصه من خلال الزيارات الميدانية للمصارف والقضاء للإطلاع على المعاملات المالية والمستندات التي تُبت إنها كانت عمليات غسيل أموال ، وأيضاً على المحكومين بهذه التهمة .

المصادر

- القرآن الكريم
- جريدة الوقائع العراقية ، " قانون مكافحة غسل الأموال " العدد (3984) ، 2004 .

أولاً : الكتب العربية

1. القسوس ، نجيب رمزي " غسيل الاموال جريمة العصر " دراسة مقارنة ، دار وائل للنشر ، ط1 ، عمان – الاردن ، 2002 .
2. الشمري ، صادق راشد ، " ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية "، مطبعة الفرح ، ط1،بغداد– العراق، 2008.
3. الشمري ، ناظم نوري و العبد اللات ، عبد الفتاح زهير،" الصيرفة الألكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع"، داروائل للنشر، ط1، عمان–الاردن ، 2008.
4. بوراس ، حمد و بريكة ، السعيد ،" أعمل الصيرفة الألكترونية الأدوات والمخاطر "، دار الكتاب الحديث ، ط1 ، القاهرة–مصر ، 2014.
5. طالب ، علاء فرحان ، " ادارة التسويق منظور فكري معاصر " ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان– الاردن، 2013.
6. قشقوش ، هدى حامد " جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي " دار النهضة العربية ، ط1 ،القاهرة– مصر العربية ، 1998 .
7. عبد الله ، خالد أمين، و الطراد ، خالد اسماعيل ،" ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية "، دار وائل للنشر ، ط2 ، عمان–الاردن ، 2011.
8. محمدين ، جلال وفاء " دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال " دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية – مصر العربية ، 2001 .
9. يوسف ، امير فرج " الجريمة المنظمة عبر الوطنية " دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية– مصر ،2008 .

ثانياً : البحوث والدوريات

10. الزلمي ، بسام احمد " دور النقود الألكترونية في عمليات غسل الأموال " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (26)– العدد الأول ، 2010 .
11. العبيدي ، صباح مجيد " عملية غسيل الأموال ابرز المضامين وسبل المعالجة " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد السابع ، 2005 .
12. الصائغ: محمد يونس " غسيل الأموال آثاره وضوابط مكافحته نظرة إلية من خلال القانون العراقي الجديد " مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 13 ، العدد5 ، 2006.
13. المنظم السعودي " أعادة تشكيل اجراءات مكافحة الغسيل للحد من جريمة العصر" ، جريدة الرياض الاقتصادية، العدد /12873، 19 سبتمبر 2003 .
14. بشير ، عبد العباس ،" غسيل الأموال العراقية في ظل بيئة الفساد المالي والاداري "، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد السابع ، 2010.

15. جميل ، احمد صبحي ، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحتها " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (27) 2015 .
16. نحلة ، علي " غسيل الاموال الالكتروني ، آليات كشفها وكيفية التعرف عليها والتبليغ عنها " مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد /265/ بيروت ، لبنان، 2005 .
17. وادي ، رشدي عبد اللطيف ،" أهمية ومزايا البنوك الألكترونية في قطاع غزه بفلسطين ومعوقات انتشارها "، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) المجلد السادس عشر ، العدد الثاني ، غزه– فلسطين ، 2008.

ثالثاً : الرسائل والأطاريح

18. ابو رحمة ، اياد زكي محمد ،" أساليب تنفيذ عمليات التجارة الألكترونية ونظم التسوية المحاسبية "، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزه – فلسطين ، 2009.
19. تاج الدين ،ميادة صلاح الدين " عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي " ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، العراق ،2005.

رابعاً : مواقع الانترنت العربية

20. الحاج ، شراديد محمد ،" مخاطر العمليات المصرفية الألكترونية دراسة مقارنة "، 2013–2014.
http://www.univ-tebssa.dz/fichiers/master-791.
21. سمارة ، مصطفى ،" استيعاب استراتيجيات التجارة الألكترونية المنطلق الاساسي نحو البنوك الألكترونية "، مجلة المعلوماتية ، العدد (21) تشرين الثاني ، 2007.
http;//kenanaonline.com/users/aimedkurdy/posts/284249.

خامساً : مواقع الانترنت الأجنبية

22. Lawrence H. Summers, & Janet Reno (2000), The National mony Launderings Strategy for 2000, WWW.treas.gov/press/releases/ls 980.htm.
23. John S. Bain (2002), Money Laundering: Apractical Analysis with particular Reference To Bahamian and Caribbean off shore Institution, WWW.Spgi.org/articles/bain Apractical Analysis.Shtml.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

م / اســــــتبانة

اختي الكريمة / اخي الكريم

تحية طيبة ..

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة لغرض انجاز البحث الموسوم ((**دور الصيرفة الألكترونية في تنشيط واتساع عمليات غسيل الأموال**)) الذي نسعى من خلاله إلى استطلاع آرائكم حول الفقرات التي وردت فيها راجين تعاونكم معنا في الاجابة على فقرات الاستبانة بموضوعية انطلاقاً من خبرتكم العميقة في هذا المجال من أجل انجاز البحث الذي يهدف إلى التعرف على دور الصيرفة الألكترونية في اتساع عمليات غسيل الأموال ، مع التأكيد على ان آرائكم واجاباتكم تستخدم لأغراض هذا البحث فقط ولاداعي لذكر الاسم أو التوقيع كما اننا سنتعامل مع الاجابات بسرية تامة لذا نرجو من حضراتكم وضع علامة (√) أمام العبارات التي ترونها مناسبة لكل فقرة في المكان المخصص لها .

شاكرين تعاونكم معنا

الباحــثة

م.م. ايمان شيحان عباس المشهداني

((المحور الأول : الصيرفة الألكترونية))

الصيرفة الألكترونية : هي قيام البنوك تقديم الخدمات المصرفية أو المبتكرة أو بما يعرف من خلال شبكات اتصال الكترونية وتقتصر صلاحية الدخول اليها على المشاركين فيها وفقاً لشروط العضوية التي تحددها البنوك وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة اتصال العملاء .

ت	نسبة الاتفاق / المحاور	اتفـــــق بشدة	اتفق	محايد	لاأتفق	لاأتفق بشدة
أولاً : البطاقة البلاستيكية						
1	امكانية البطاقة البلاستيكية في تخزين القيمة النقدية على شريحة الكترونية .					
2	تأخذ البطاقة البلاستيكية صور وأشكال متعددة مسجلة بالقيمة النقدية الاصلية					
3	تعتبر البطاقة البلاستيكية من أهم أدوات ووسائل الدفع والتحصيل والسداد .					
4	البطاقة البلاستيكية تحمل توقيعاً رقمياً وهو المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية .					
5	البطاقة البلاستيكية لها بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل الكترونية .					
ثانياً : النقد الرقمي						
6	توفر الأنظمة البرمجية المتخصصة لدفع النقود عبر الانترنت ضمان وسلامة وكفاءة في التعامل .					
7	تعتمد ادارة المصرف على تكنولوجيا المعلومات في تحصيل أموالها .					
8	يتوفر عنصرا الثقة والأمان لدى المصرف في التحصيل .					

9	تعتبر الأدوات الألكترونية أقل جهداً وتكلفة ، وسرعة أكبر في التحصيل والسداد .					
10	تسهل عمليات البيع والشراء من خلال توفير النقود على شكل شيك الكتروني .					
ثالثاً : التحويلات المالية الألكترونية						
11	تتم عملية التحويل المالي من خلال منح الصلاحية للمصرف للقيام بكافة اجراءات التحويل المالية .					
12	تسعى ادارة المصرف للقيام باجراء التحويلات المالية بطرق آمنة وسهلة الاستخدام وبدرجة عالية من الموثوقية .					
13	تقوم ادارة المصرف بعملية التحويل المالي وانتقال الأموال الكترونياً من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر دون مراجعة الزون إلى المصرف .					
14	تتم عملية التحويل المالي عن تسديد المدفوعات من خلال مصارفهم دون الحاجة إلى استخدام البطاقة البلاستيكية .					
15	تتم عملية التحويل من خلال مقاصة آلية ومجموعة بروتوكولات مالية الكترونية تحافظ على خصوصية البيانات .					
((المحور الثاني : عمليات غسيل الأموال)) عمليات غسيل الأموال : هي تلك العملية التي يلجأ اليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير منظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه ، كي يتم اضفاء الشرعية على الدخل المتحقق.						
أولاً : مرحلة الايداع						
16	تعتبر عملية الايداع أو التوظيف من أصعب المراحل بالنسبة إلى القائمين على عملية غسيل الأموال .					
17	لاتحتاج عملية غسيل الأموال إلى مجهود كبير بالنسبة لادارة المصرف حيث التعرف على من قام بعملية الايداع ليس بالأمر الصعب .					
18	سهولة اكتشاف الأموال غير مشروعة بسبب الكميات الكبيرة والهائلة من الأموال السائلة .					
19	يسعى أصحاب الأموال غير مشروعة في هذه المرحلة التخلص من الأموال المودعة وتحويلها بأساليب مختلفة بإيداعها في أحد المصارف .					
20	يسعى مبيضو الأموال إلى شراء السيارات الفارهة والعقارات ويخوت باهظة الثمن يسهل بيعها والتصرف فيها فيما بعد .					
ثانياً : مرحلة التمويه						
21	تعتبر هذه المرحلة الأساس في تبادل ونقل الأموال غير مشروعة ضمن العمل المصرفي .					
22	يسعى مبيضو الأموال إلى تحويل أموالهم غير مشروعة من خلال عقد صفقات مالية معقدة تهدف إلى اخفاء أثر مصدر المال .					
23	تسعى المصارف جاهدة إلى اكتشاف مبيضي الأموال ومعرفة تتبع مصدرها وحركتها قدر الامكان .					
24	وجود شبكة معقدة من التعاملات المالية غير مشروعة تقوم بها الشركات ذات المركز المالي العالي .					
25	القيام بفتح حسابات بأسماء وشركات وهمية وابعاد الأموال عن مصدرها الحقيقي .					
ثالثاً : مرحلة الاندماج						
26	تواجه ادارة المصرف صعوبة كبيرة في التمييز بين الأموال المشروعة والأموال غير مشروعة لان هذه المرحلة تؤمن الغطاء النهائي للمظهر الشرعي .					

27	في هذه المرحلة يتم فتح شركات وهمية في بلدان تضمن حق السرية المصرفية في التعاملات التجارية .					
28	العمل على ارسال قوائم وفواتير استيراد وتصدير مزيفة لإثبات صحة مصدر الأموال .					
29	في هذه المرحلة يتم دمج الأموال واضفاء الطابع الشرعي لها واختلاطها مع الأموال الشرعية .					
30	لايمكن اكتشاف الأموال غير مشروعة ادارة المصرف الا من خلال البحث السري (الاستخباراتي) بين عصابات مبيضي الأموال .					